

ولا يشترك فعل مضارع وقوله **الاب** مفعوله **والولد**
 عطف عليه وقوله **في نفقة** ولك يرجع الى الاب وقوله
ابويه يرجع الى الولد اي وفي نفقة ابويه وقوله **احد**
 بالرفع فاعل ولا يشترك اما انه لا يشترك الاب احد في
 النفقة على طفله فلما تلونا وذكرنا من المعنى وروى
 الحنفاق والحسن ان الولد البالغ يجب نفقته على ابوين
 الا اذا ما عتاد له ورت بخلاف الولد الصغير يجب
 نفقته على الاب وحده وانما انه لا يشترك الولد في نفقة
 ابويه احد لان لهاتما ويلا في مال الولد لقوله عليه السلام
 انت وما لك لا يبيك ولا تاملها في مال غيره ويجب على
 الذكور والانا على السوا في الصحيح وقيل على قدر
 الارث وقول الشافعي واحدا ايضا ويجب النفقة ايضا
لقريب محرم يعني الذي رحمه محرم **فقوله عاجز عن السب**
 لصغره او لانو ثنوا او لعمى والمزمنة لتحقق العجز
 بهذه الاعذار وانما يجب **بقدر الارث** لقوله تعالى وعلى
 الوارث من اخ لك تجعل العلة هي الارث فيستقدر الوارث
 بقدر العلة وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وعلى
 الوارث ذي الرحم المحرم ويؤتى بهون **بجاز التقيد**
 بها ويجوز على ذلك لانه حق مستحق عليه وقال الشافعي
 لا يجب النفقة الا لقرابة الولد لانه لا يعضية بينهم
 فلا يجب كنفقة بنى الاعمام وبه قال مالك وعن احمد يجب

قوله ولا يشترك في النفقة لانه لا يشترك
 النفقة بالولد في مال غيره ولا يشترك
 النفقة بالاب في مال غيره ولا يشترك
 النفقة بالاب في مال غيره ولا يشترك

لقريب

لقريب وارث ولما قلنا وانما يجب نفقة ذي الرحم المحرم
 على الشخص لو كان **موسرا** لانه اذا كان معسرا فهو عجز
 ولا يجب هذه النفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة
 واولاده الصغار فان العجز فيه غير مانع وقيل اذا كان فقيرا
 زينا او اعرج او نحوه يجب نفقة اولاده في بيت المال
 كنفسه وان كان كبير الاجتب عليه نفقته الا اذا كان
 موسرا والابن فقير فمن او نحوه او يكون من اعيان الدين
 يلحقه المار بالانكسب او طابا علم لا يتفق لذلك وذكر
 الحنفاق ان نفقة خادم الاب لا يجب على الابن الا اذا كان
 محتاجا اليه وهنا قيد اخر لم يثبت عليه الشيخ وموان يكون
 ذو الرحم المحوسلا لان اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف
 قرابة الولد والزوجة ثم اليسار هنا مقدر بنص
 حرمان الصدقة عند ابو يوسف وعن محمد انه قد روى
 يفضل على نفقته ونفقة عماله كايوم وقالوا الفتوى على
 الاول **وصح بيع الاب عرضا** لانه الغايب اذا كان فقيرا
 لاجل النفقة لا يبيع **عقار** لنفقته اي لاجل
 نفقته اي الاب وهو يرجع الى الصورتين جميعا وهذا
 استحسنان وهو قول ابي حنيفة لان له تملك مال الابن
 عند الحاجة وبيع المنقول من باب الحفظ بخلاف العقار
 لانه محصن بنفسه وقال ابو القاسم لا يجوز له ذلك
 كما في بيع العقار واجمعا ان الهم لا يتبع حال ولده الصغير

قوله ولا يشترك في النفقة لانه لا يشترك
 النفقة بالولد في مال غيره ولا يشترك
 النفقة بالاب في مال غيره ولا يشترك
 النفقة بالاب في مال غيره ولا يشترك

Copyright © King S... ersity
 من هذا الاصل ما رواه...